اسرائيل، وهو ما ستفصّله في المبحث التالي.

موقف دول السوق من محاولات اسرائيل

في الوقت الذي كانت اسرائيل تسعى الى الارتباط، بأي شكل، مع السوق الاوروبية المشتركة، فان مواقف دول السوق تباينت من هذه المحاولات. ويمكن القول ان هذه الدول كانت تتنازعها اعتبارات عدة في تحديد موقفها منها:

- الاعتبارات السياسية، حيث تسعى هذه الدول الى تعزيز الكيان الاسرائيلي، وفي والوقت عينه تحاول مراضاة العرب.

- الاعتبارات الاقتصادية، حيث تعطى الاولوية لصالح تدعيم السياسات الاقتصادية للسوق المشتركة، وخشيتها ان هي أعطت امتيازات كبيرة لاسرائيل ان يطالب بمثلها باقي الدول المتعاقدة معها، أو أنها ستعمّم هذه المزايا على كل أعضاء «الجات».

- كما ان ايطاليا عارضت، مثلاً، ان يتعدى الارتباط مع اسرائيل نطاق اتفاقية تجارية لمدة سنة قابلة للتجديد؛ وكان منطلقها الى هذا الموقف المتحفظ تجاه العلاقات مع اسرائيل خشيتها من ايجاد مزاحم لمنتجاتها في دول السوق، حيث كانت بدأت في تطوير صناعة الأسمدة الخاصة بها، والتوسع في انتاج البيض والدواجن والحمضيات، وهي من سلع التصدير الاسرائيلية.

وكان الاتجاه الغالب لدى دول السوق الحرص على تدعيم الكيان الاسرائيلي دون الاخلال بالمصالح الاقتصادية لدول السوق؛ ولكن كان هناك اختلاف في مواقف ست دول تجاه مطالب اسرائيل المتكررة بالارتباط بالسوق المشتركة، حيث كانت المانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا تميل الى مساندة اسرائيل في مساعيها؛ أمّا فرنسا وايطاليا ولوكسمبورغ، فكانت مترددة في تأييد مطالب اسرائيل. فعقب الموافقة على اجراء مفاوضات مع اسرائيل، في تموز (يوليو) ١٩٦٢، عقدت الدول الست ثلاث اجتماعات لوضع سياسة موحدة عند بدء المفاوضات مع اسرائيل. واتفق، في هذه الاجتماعات، على ان تقتصر المفاوضات على اتفاق تجاري دون التعرّض الى منح اسرائيل معونات مالية، أو فنية. وقد أبدت فرنسا ولوكسمبورغ بعض التحفظ من موضوع الاتفاق مع اسرائيل، وطالبتا بارجاء تلك المفاوضات الى ما بعد انتهاء المفاوضات التي كان من المقرر اجراؤها مع الولايات المتحدة الاميركية، وذلك خشية من ان يكون بامكان اسرائيل، بعد نجاح تلك المفاوضات، الاستفادة من المزايا التي سوف تحصل عليها الولايات المتحدة، باعتبار ان تلك المزايا ستعمّ الاطراف كافة المتعاقدة في «الجات»، ومنها اسرائيل. وطالب مندوب ايطاليا، أيضاً، بالاقتصار على عقد اتفاق تجاري لمدة سنة مع اسرائيل يمكن تجديده، وحق كلا الطرفين في انهاء مفعول تلك الاتفاقية من طريق الابلاغ الى الطرف الآخر رغبته هذه، قبل ثلاثة شهور من انتهاء أجلها السنوي.

ولقد رفضت فرنسا طلب اسرائيل بالانضمام الى السوق المشتركة، وذلك حفاظاً على مصالح فرنسا وعلاقاتها مع دول المغرب العربي، والتي سوف تتأثر صادراتها من الحمضيات الى دول السوق، في حالة حصول اسرائيل على ميّزات أكبر ممّا تحصل هي عليه. أمّا ألمانيا الاتحادية، فتعتبر من أكثر دول السوق تجارة مع اسرائيل. وقد أيّدت محاولات اسرائيل الانضمام الى السوق؛ ولم تقتصر على ذلك فقط، وانما دعمتها عسكرياً بعقد صفقة أسلحة معها في العام ١٩٦٥، ودعمتها اقتصادياً بمنحها ١٦٠ مليون مارك ألماني سنوياً[٦]. وكان برنامج التعويضات الالماني بدأ منذ